الواحد إلى جماعات و أحزاب متعددة، يختلف الواحدة منها عن الآخر، و الأحزاب السياسية تسعى إلى كسب أكبر عدد ممكن من الأعضاء في صفوفها و العمل على أعدادهم أعدادا سياسيا ليشاركوا بشكل فعال و منظم من أجل تطوير الحياة الديمقراطية و المشاركة في السلطة السياسية[1].

و يحاول المنظمون الحزبيون دراسة السلوك السياسي للأفراد و الجماعات في البحث عن الأصوات المضمونة و كيفية كسب أصوات أضافية، ويحاولون من أجل تحقيق ذلك اكتساب المهارات الضرورية للتمكن من استمالت المواطنين إلى جانبهم و حتى تم وصف المنظمين الحزبين القائمين على الحملات الانتخابية بالسحرة! Spell binder لأنهم يحاولون اللعب على مشاعر المواطنين و تحويلها بالوجهة التي يخططون لها[2]، لقد وجدت الأحزاب السياسية لتقوم عن طريق شبكاتها التنظيمية الواسعة على مواجهة المشاكل السياسية التي أزادت عددا و كبرت حجما وتعقدت شكلا ، وأصبح من الصعب على المواطن العادي بمفرده مواجهتها أو الإلمام بجميع المواضيع السياسية التي تحيط به بمفرده أو هضم الوضع السياسي المعقد يوميا ، لهذا قامت الأحزاب السياسية بالاعتماد على المشاركة الواسعة للمواطنين في صفوفها بتطوير أساليب للعمل تضمن لها استمالة أكبر عدد من الناخبين و المؤيدين و المؤازرين ومن خلال استقطاب الناخبين و الأعضاء للمساهمة و المشاركة في الانتخابات و كلما نجح الحزب في كسب الأعضاء و المؤازرين كلما أزداد قوة و نفوذا، كما أن جماعات الضغط و مجموعات المصالح هي الأخرى تحاول من خلال نشاطاتها السياسية المشاركة في الحياة العامة لتحقيق مصالحها و أهدافها، كما أن كل مشاركة سياسية لا تستهدف الحكم مباشرة و لا تقتصر على المشاركة في الانتخابات العامة أو الانتماء إلى أحزاب سياسية أو المشاركة في المظاهرات أو ألانتفاضات و الثورات، بل أن المشاركة السياسية قد تستهدف الرأي العام و الذي يمد المواطنين بكم هائل من المعلومات الضرورية للتوعية و التعبئة الجماهيرية الكفيلة بازدهار الحياة الديمقراطية[3].

---

[1] د. محمد كاظم المشهداني، النظم السياسية، ص ٢١٥-٢١٨.

[2] سيرل بيرت مع مجموعة من المؤلفين ، كيف يعمل العقل،ص ١٨٩.

[3] د. رعد صالح الآلوسي ، التعددية السياسية في عالم الجنوب، ص ٤٩.

فالأحزاب السياسية هي حجز الزاوية في المبادىء الديمقراطية الليبرالية و التي تعتبر تعدد الأحزاب السياسية جوهر الديمقراطية و الديمقراطية الحقيقية تنتفي بانتفاء تعدد الأحزاب السياسية[1]، و تكمن أهمية الأحزاب السياسية في الدول الديمقراطية بأنها تقوم بتقييم أداء السلطة و الكشف عن أخطاءها ، و تشكل الأحزاب السياسية بحق مدارس حقيقية لتأهيل و أعداد كوادر سياسية و أدارية مدربة كما أنها تقوم بدور التثقيف و التوعية السياسية و التي تساهم في تنوير الرأي العام، و الأحزاب السياسية تتميز عن باقي المنظمات و الجمعيات و الأتحادات بأنها تهدف الوصول إلى السلطة و لها برامج سياسية و مواقف من كل مشاكل المجتمع و هموم المواطنين، و عليه فأن الأحزاب السياسية ضرورية لتطوير الديمقراطية و لا يمكن تحقيق الديمقراطية بدون قيام أحزاب سياسية ، و كانت الأحزاب السياسية هي التي أدت إلى تأسيس النظام الديمقراطي، و الأحزاب السياسية تعمل على ممارسة النشاطات السياسية المتنوعة من أجل الوصول إلى الحكم و إدارة الشؤون العامة، أن جميع الأحزاب السياسية تضع برامج خاصة لاستقطاب الشرائح الشابة و تحاول من خلال هياكلها التنظيمية و نشاطاتها السياسية المتنوعة أعطاء الأفضلية للشباب للاندماج في الحياة السياسية و العمل على تنشئتها و تربيتها سياسيا وللاعتماد عليها في أنجاز برامجها في التغير و التطور، و الوظيفة الأساسية للأحزاب السياسية هي المشاركة في الانتخابات العامة.

وأن أهمية المشاركة السياسية للأحزاب في الانتخابات العامة في الدول الديمقراطية استأثرت باهتمام علماء الاجتماع السياسي بشكل كبير و تركزت جهود عدد من العلماء بعد الحرب العالمية الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية على المشاركة السياسية، حيث اهتموا بالبحث عن أسباب الامتناع عن التصويت و أوجه المشاركة السياسية في فترة الانتخابات ، و من المواضيع الأخرى التي حازت على اهتمام الباحثين هي المواطنين الذين لا يشاركون في التصويت ولا في أي نشاط سياسي آخر، وهناك المواطنون الذين يشاركون في التصويت ولا يشاركون في نشاطات سياسية أخرى، وهناك أيضا شريحة من المواطنين الذين يشاركون بفعالية في التصويت والنشاطات السياسية الأخرى كجمع التبرعات وحضور الاجتماعات والمسيرات وزيارات البيوت، وكذلك فأن الباحثين اهتموا بتأثير العوامل الاقتصادية و الاجتماعية على السلوك السياسي للناخبين، و توصلوا إلى نتيجة

---

[1] د. محمد نصر مهنا، تطور النظريات و المذاهب السياسية، ص ١٥٩-١٦١.

بأن الإنسان يفكر سياسيا كما يفكر اجتماعيا، كما أن العلاقات العائلية داخل الأسرة و علاقات العمل في محل العمل و العلاقة بين جماعة الرفاق في المحلة لها تأثير قوي في تكوين الآراء السياسية داخل أفراد الجماعة الواحدة ولها تأثير قوي في الدفع نحو المشاركة السياسية أو عدم المشاركة، كما أن الاتفاق السياسي بين الأزواج و بين الآباء و الأبناء و بين زملاء العمل و بين الأصدقاء في المحلة هو أتفاق شديد يصل إلى درجة التماثل، و هناك تشابه كبير بين النتائج التي توصلت إليها معظم هذه الدراسات و التي تؤكد بأن : نسبة الممتنعين عن التصويت في الانتخابات العامة تزيد بين النساء عن الرجال، و أن نسبة الممتنعين في صفوف الشباب تزيد عن صفوف الشيوخ ، و أنه كلما زاد درجة التزام الشخص بحزب معين كلما تأكدت مشاركته في التصويت لصالح ذلك الحزب .

ولقد أستخلص علماء الاجتماع السياسي النقاط الأربعة التالية حول العوامل الدافعة للمشاركة السياسية والعلاقة الجدلية بين درجة التحزب والمشاركة السياسية الأ وهي:

١- كلما انخفضت درجة التحزب كلما انخفضت درجة المشاركة السياسية.

٢- كلما زادت درجة الانضباط داخل صفوف الحزب كلما زادت درجة المشاركة السياسية لأعضائه.

٣- كلما زاد التحصيل الدراسي للمواطن كلما زاد من اهتمامه بالشؤون السياسية وكلما زاد من فرصة مشاركته في الحياة السياسية.

٤- أن الإنسان يفكر سياسيا كما يفكر اجتماعيا، وليس هناك إنسان بالغ و في كامل أهليته العقلية لا يهتم بالشؤون السياسة بتاتا.

ثالثا: المشاركة السياسية و المؤسسات

المشاركة السياسية تشترك مع النظام المؤسساتي في أغناء و تطوير و ازدهار الحياة الديمقراطية، فالمشاركة السياسية الحيوية و النشطة ترفد الحياة الديمقراطية بأرضية البناء و الإبداع، و النظام المؤسساتي هو الآخر يمدها بقواعد الإدامة و التواصل و الطاقة اللازمة للاستمرار، فالنظام المؤسساتي كما هو معروف نظام حكم ديمقراطي قائم على أساس سيادة القانون، يضمن المساواة بين المواطنين بغض النظر عن الأنتمائات العرقية أو الدينية أو الجنس أو اللون أو الأيديولوجية، فالنظام المؤسساتي يرفض الهيمنة الفردية أو هيمنة أقلية أو هيمنة حزب حاكم، وهو نظام المؤسسات المستقلة و التي لا تقبل التبعية لا لحزب معين و لا لزعيم و لا تقبل التهميش أو الإهمال، و تقوم هذه المؤسسات على

أساس احترام الحقوق العامة ويتم أشغال هذه المؤسسات بالاعتماد على مبدأ تكافؤ الفرص و إسناد المهمات على أساس الكفاءة و القدرة على ألإنجاز بعيدا عن المحسوبية و المنسوبية أو أسلوب المحاصصة الحزبية أو الطائفية أو المذهبية، و نظام المؤسسات يؤدي إلى توسيع مشاركة الجماعات الاجتماعية في الحياة السياسية، فالاستقرار السياسي يتطلب إيجاد مؤسسات سياسية مستقلة تعمل جنبا إلى جنب الأحزاب السياسية في تنشيط الحياة السياسية، و يكمَل كل طرف الطرف الآخر في تنمية و تطوير المجتمع الديمقراطي، فالأحزاب السياسية تضمن و تنظم المشاركة السياسية السلمية وتمنع العنف و تحارب الفساد و تعمل على توسيع قاعدة المشاركة الجماهيرية في المؤسسات المستقلة و تساهم في وضع السياسات العامة و في أعداد وتأهيل الكفاءات السياسية و الإدارية للمناصب الرسمية و توفر آليات المشاركة الفعالة في النظام السياسي و تستجمع القدرة و الإمكانية من تنظيماتها و قواعدها لمعالجة الأزمات السياسية و التوترات الاجتماعية و تكون على استعداد تام في متابعة و دراسة المطالب الشعبية و الاستجابة لها عندما تجدها عادلة لضمان العدالة، كما أن المؤسسات المستقلة [1] هي الأخرى تضمن و تنظم آليات تحقيق العدالة و المساواة في إدارة الشؤون العامة، فالتنمية السياسية تستوجب وجود علاقة بين المؤسسات السياسية و المشاركة السياسية، و المجتمع المدني هو نتاج عمل المؤسسات المستقلة و التي تطورت تاريخيا من مؤسسات بدائية (العائلة و العشيرة و أماكن العبادة) إلى مؤسسات عصرية (المدارس والمنظمات المهنية و النقابات و الجامعات و الأحزاب السياسية) و التي شكلت الأرضية لوجود المؤسسات السياسية المستقلة القائمة على العقلانية والتفكير المنطقي والعمل المؤسساتي و المفتوحة لمشاركة كافة أبناء المجتمع فيها على قدم المساواة، أن توسيع قاعدة المشاركة السياسية للمواطنين، تتطلب أيجاد آليات جديدة للترابط والعمل السياسي المشترك لمؤسسات سياسية جديدة تجمع بين الشرعية و الفعالية، وعليه فأنه من الضروري إيجاد نوع من التوافق بين المشاركة السياسية و التنظيمات السياسية و المؤسسات السياسية المستقلة فالمجالس البلدية و برلمانات الشباب و المجالس السياسية و التي تشرف على المجالس العليا للمدارس في البلدان الأسكندنافية هي أمثلة جديرة بالدراسة و الاهتمام.

---

[1] د. زهير شكر ، الوسيط في القانون الدستوري ، ص ٢٣٦-٢٣٧.

رابعا: الجماعة و تأثيرها في المشاركة السياسية

ونقصد بالجماعة هنا ثلاثة أنواع مختلفة من الجماعات و التي تلعب كل منها دورا مؤثرا في مشاركة أعضائها في النشاطات السياسية و رغم وجود التشابه في تركيبة هذه الجماعات الثلاثة إلا أن الأساليب و الطرق التي تستخدمها كل جماعة في التأثير على أعضائها مختلفة وهذه الجماعات هي:

١- التجمعات المجتمعية.

٢- الجماعات الأولية.

٣- الجماعات الثانوية.

أن الأفراد المنتمين لكل جماعة من هذه الجماعات الأنفة الذكر يرتبطون فيما بينهم بعلاقات، وتلعب هذه العلاقات تأثرا كبيرا في دفع أفرادها إلى المشاركة في النشاطات السياسية[1]، و يأتي هذا التأثير بطرق و أساليب مختلفة، فالتجمعات المجتمعية مثل الطبقات الاجتماعية و المهنية و الجماعات الدينية و جماعات الأقاليم و جماعات السن الواحدة كالشباب، عادة يشتركون في خصائص معينة، وقد تكون هذه الخصائص عبارة من مجموعة من القيم و المعتقدات المشتركة مثل الجماعات الأثنية و المذهبية و الدينية، و قد تكون بعض السمات العنصرية أو الجنسية، و تلعب جميع هذه التجمعات تأثيرا على النشاطات و التوجهات السياسية لأعضائها، و قد أكدت دراسات سياسية في هذا الميدان بأن الأفراد المنتمين لطبقات اقتصادية معينة أو جماعة مذهبية أو أثنية معينة يميلون لأن تكون لهم توجهات سياسية متميزة [2]، ولقد وجد الباحثان الأمريكيان كل من (روبرت هيس) و (جودي تورني) بأن بعض التوجهات السياسية ذات الخلفية الطبقية يمكن ملاحظتها في سنوات المدرسة الابتدائية، أن التجمعات المجتمعية تقوم بدفع أفرادها نحو المشاركة السياسية من خلال دورها كأطر مرجعية سياسية لهم و هذه المرجعية تتكون في سن مبكرة[3]، حيث الفرد يكتسب ارتباطاته المجتمعية في نفس الوقت الذي يكتسب فيها هويته القومية فالفرد يتعلم في سن مبكرة أن يكون كوردستانيا و مسلما و ديمقراطيا أو كوردستانيا و أزيديا و ديمقراطيا أو كوردستانيا و مسيحيا و ديمقراطيا.

---

[1] د. محمد قاسم القريوتي ، السلوك التنظيمي، ص ١١٩-١٢٩.

[2] ريتشارد داوسن مع مجموعة من المؤلفين، التنشئة السياسية، ص ٢٢٣-٢٤١.

[3] ريتشارد داوسن مع مجموعة من المؤلفين، نفس المصدر السابق، ص ١٨١-٢٢١.

أما الجماعات الأولية كالأسرة و جماعة الرفاق المقربين وزملاء العمل فأنه ليست لها هياكل منظمة و تكون العلاقة و الاتصال و التفاعل بين أعضائها عفوية و قوية و مستمرة ومكثفة و هم يثمنون العلاقات فيما بينهم في حد ذاتها و ليست لغاية معينة و هم يجتمعون عادة دون أن يكون لهم نشاط محدد، لأنهم يريدون أن يكون معا، فالجماعة الأولية تشكل عاملا مهما من عوامل التنشئة و المشاركة السياسية، فالأسرة تساهم في التعلم السياسي بطرق مختلفة و تشكل الجو العام للأسرة في تنمية الوعي و التفكير السياسي لأعضائها فتأثير الوالدين على الأطفال يستمر إلى ما بعد مرحلة الشباب و كثير من الأبناء يكتسبون ارتباطاتهم الحزبية و توجهاتهم السياسية تحت تأثير الآباء، و في استبيان تم أجراءه من قبل الجمعية الوطنية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية حول السلوك الانتخابي للناخبين الأمريكيين في انتخابات الرئاسة ٢٠٠٤، و التي شهدت زيادة في نسبة مشاركة الشباب فيها، و قد تبين بأن ٤٠٪ من الشباب الذين شاركوا لأول مرة كانوا ينتمون إلى عائلات كان الوالدان فيها يشاركون بانتظام في كل عملية انتخابية[1]، كما أن نصف الناخبين الشباب الذين شاركوا في التصويت كانوا يناقشون القضايا السياسية مع والديهم، و كان نصف الذين شملهم الاستبيان من بين (١٥- ٢٤) سنة كانوا يعاتبون مدارسهم بأنها لم تقم بتقديم المعلومات الضرورية عن الانتخابات العامة و كيفية المشاركة فيها وكذلك الحال بالنسبة إلى جماعة الرفاق و زملاء العمل، و يبدأ تأثير جماعة الرفاق في مرحلة المراهقة، حيث تحل علاقة جماعة الرفاق محل العلاقة بالوالدين و شكل علاقة الرفاق قد يتغير إلى علاقة الزوجية و إلى زملاء العمل إلا أن تأثيرها في دفع و تحريض الفرد نحو المشاركة السياسية قد يستمر طيلة مرحلة الكبر[2].

والجماعة الثانوية كالمدارس و الجامعات و المعاهد و الجمعيات التطوعية و المنظمات و الأتحادات الطلابية أو الجمعيات الخيرية أو النقابات أو فرق الكشافة و المنظمات الشبابية، هي جماعات ثانوية و لها تأثير كبير في محتوى و بنية ألذات السياسية لأفرادها و هي مهمة جدا في مرحلة الشباب و الكبر عندما يتضاءل دور الأسرة ويعتبر البعض من المنظرين السياسيين وجود الجماعات الثانوية و الإكثار منها و تفعيل دورها في المجتمع

---

[1] المصدر السابق، ص ٧٣-٧٦.

[2] أوستن رني ، سياسة الحكم، ص ٤٣٥-٤٧١.

مطلبا أساسيا للديمقراطية الليبرالية التعددية، وأنها تزود الأفراد بالتوجهات السياسية التي تخدم العملية الديمقراطية و يمكن التمييز بين الجماعة الأولية و الثانوية من خلال مثال لجماعات معروفة كجماعة الرفاق المقربين و الفصل الدراسي في مدرسة، فالجماعة الأولى هي جماعة أولية والثانية جماعة ثانوية و على الرغم من أن تأثير الجماعة الأولية على أعضائها أكبر من الجماعة الثانوية إلا أن لكل من الجماعات الأولية و الثانوية تأثيرا كبيرا في تفعيلة الحياة الديمقراطية و لها دور كبير في التحريض نحو المشاركة السياسية والتوسع في مشاركة أفرادها في النشاطات السياسية[1].

خامسا: وسائل الأعلام و المشاركة السياسية

أننا اليوم نعيش في عصر انفجار المشاركة السياسية بفضل وسائل الأعلام و الاتصالات العملاقة و الكثير الفعالية و السرعة و المتوفرة على نطاق واسع[2]، وأن تراكم المعرفة الإنسانية قد تحول من خلال الشبكات الإعلامية و التي تبث برامجها على مدار الساعة و من دون انقطاع إلى أدوات التغيير و الإصلاحات السياسية الأكثر فعالية في أيدي المواطنين في مختلف بلدان العالم وفي ظل الضعف المتزايد و الذي دب في المؤسسات الاجتماعية التقليدية كالأسرة و العشيرة و القبيلة و المجتمع المحلي المغلق، فوسائل الأعلام المتنوعة تنقل كل لحظة عدة أنواع من الرسائل التي تؤثر في التوجهات السياسية للأفراد و لم يكن في وسع الدولة الديمقراطية المعاصرة و التي تقوم على قاعدة المشاركة السياسية الواسعة من البقاء و الاستمرار من دون دور وسائل الأعلام السريعة و الفعالة و ذات التغطية الواسعة، كما أن وسائل الأعلام تعد اليوم مصدرا أساسيا من مصادر المعلومات المتنوعة و التي عادة ما يستفيد منها الفرد في تكوين و صقل و تغير ميوله و اتجاهاته الفكرية و السياسية و الاجتماعية، و عليه فأن وسائل الأعلام و أن كانت أدوات للتعزيز أكثر من التغيير و أن تأثيرها لا يكون مباشرا في كل الأوقات إلا أنها ملازمة للعمل السياسي المعاصر و لا يمكن للحياة السياسية المعاصرة من التفاعل و التواصل مع القضايا السياسية من دون مساعدة وسائل الأعلام، فقد تم رصد برامج أعلامية عملاقة لتغطية

---

[1] ريتشارد داوسن مع مجموعة من المؤلفين، التنشئة السياسية، ص ١٧٢-١٧٩.

[2] ريتشارد داوسن مع مجموعة من المؤلفين، المصدر السابق، ص ٢٤٤-٢٥٥.

الحملات الأنتخابية في أنتخابات ٢٠٠٥/١/٣٠ و في الأستفتاء على الدستور الدائم للعراق الفدرالي في ٢٠٠٥/١٠/١٥ و في أنتخابات ٢٠٠٥/١٢/١٥، فكان هناك أكثر من مائة محطة تلفزيون فضائية و محلية و بالأضافة الى محطات الأذاعة المنتشرة بكثرة في العراق الجديدة و المئات من الجرائد و المجلات التي تصدر باللغة العربية و الكوردية و بلغات اخرى محلية متنوعة يزخر بها العراق ، كلها كانت تشارك و على مدى ثلاثون يوما في مستهل كل عملية أنتخابات بالدعاية الأنتخابية و السياسية و التحريض من أجل مشاركة أوسع شرائح الناخبين في الأقتراع العام و التوجه بالدعاية التلفزيونية و البوستر و الفليكس و البيانات و الملصقات الجدارية العملاقة و التي بلغت أعدادها الملايين من مختلف الأحجام و الأنواع ، نحو الناخبين و الذين تم تسجيل (١٤٣٧٩١٦٩) ناخب في العملية الأنتخابية الأولى في ٢٠٠٥/١/٣٠ و كان قد شارك منهم فعلا(٨٥٠٠٠٠٠) ناخب، مع مشاركة ٢٢٣ كيان سياسي ، و تم تسجيل (١٥٥٦٨٧٠٢) ناخب في العملية الثانية و كان قد شارك منهم فعلا(١٢١٩١١٣٢) ناخب ، و بمشاركة ٣٠٧ كيان سياسي ، بالأضافة الى وجود (٦٢٣٠) مركز أنتخابي و (٣١٣٤٨) صندوق اقتراع و (٢٠٠) الف موظف أنتخابي و (٣٧٠) الف وكيل كيان سياسي و مراقب أنتخابات ، كل هذه الأعداد الكبيرة من المواطنين ساهمت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تحفيز الناخبين و دفعهم نحو المشاركة السياسية[1] .

ولقد كانت التغطية الأعلامية للأنتخابات العامة و التي جرت لأول مرة في اقليم كوردستان العراق في ١٩٩٢/٥/١٩ ، بعد أعلانه منطقة آمنة من قبل مجلس الأمن الدولي بالقرار ٦٨٨ ، تغطية نموذجية من حيث الأداء و النتيجة و التي سجلت نسبة عالية من المشاركة والتي وصلت الى ما يقارب ٩٠٪ في بعض المناطق، وكان قد صوت في يوم واحد من مجموع ما يقارب المليون و مائتين الف ناخب (٩٧١٩٢٣) ناخب في أنتخابات برلمان الأقليم و (٩٨٣٦٤٩) ناخب في أنتخابات رئيس الأقليم، ومثل هذا الأقبال على صناديق الأقتراع دليل واضح على المشاركة السياسية الفعالة و الحملة الأنتخابية الجيدة والتغطية الأعلامية الناجحة، والتي تمت تغطيتها من قبل ٥٤ نشرة أخبارية في مختلف المحطات الأذاعية الدولية.

---

[1] تقرير المفوضية العليا المستقلة للأنتخابات في العراق الى مجلس النواب ، ثلاث عمليات أنتخابات في سنة واحدة.

سادسا: دور المشاركة السياسية للشباب في عملية التغير

الشباب هم الشريحة الأكثر أهمية في حياة كل مجتمع، و لكون الشباب أطول عمرا بالمقارنة مع المسنين و أكثر قدرة على التكيف مع الظروف فأنها تشكل اليوم العمود الفقري في حاضر و مستقبل كل مجتمع، ويمثل الأطفال و الشباب أغلبية السكان في معظم دول العالم، فحوالي خمس سكان العالم، هم بين سن الخامسة عشرة و الرابعة و العشرين، و في الوقت الذي تتناقص أعداد الشباب في البلدان ذات الدخل المرتفع، نرى بأن أعدادهم في البلدان النامية في ازدياد مستمر ليصل في الكثير من الدول النامية إلى ما يزيد عن ٥٠٪، وأن جيل الشباب يتعرض في الوقت الحاضر إلى تحولات سريعة و مستمرة لم يسبق و أن تعرض لها أجيال الشباب سابقا، ففي ظل حركة العولمة العملاقة و المعقدة و البالغة القوة و التوسع و التأثير في مجال تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات و التجارة و الاقتصاد بشكل عام و العولمة الاجتماعية و السياسية و الثقافية و العلمية، يتغير كل شيء بسرعة فائقة، و تؤثر هذه التغيرات و التحولات في حياة الشباب و نشاطاتهم و مستقبلهم، و لابد من الاهتمام اللازم بكل ما يتعلق بالشباب و مشكلاتهم و همومهم، و تهيئة الفرص المناسبة لهم للتمكن من المشاركة في صنع المستقبل و المشاركة بفاعلية في جميع الميادين السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، ولا يمكن تحقيق ذلك ألا بوضع الشباب في واقع يستطيعون فيه التعبير عن أنفسهم، فالشباب اليوم أكثر ثقافة و تعليما من السابق و أكثر إطلاعا على ثقافات الشعوب و أكثر وعيا بقضايا و مشاكل و هموم العالم، ومن الضروري التعامل معهم بمسؤولية و دفعهم ليكونوا شركاء في صنع القرار و ليسوا مستهلكين و متفرجين لا مبالين، ولاشك بأن الشباب اليوم يتعرضون إلى أوجه مختلفة من الظلم، فالبطالة منتشرة بشكل كبير في صفوفهم و العنف تحصد أرواح الآلاف منهم كل يوم، ولازالت أعمال السخرة و الاستغلال الفاحش تحول حياة مئات الآلاف منهم إلى جحيم، و هناك أكثر من (١٠٠) مليون طفل يعيشون في الشوارع و محرومون من حياة و حنان أسرة إنسانية، ففي عام ١٩٨٣ أجريت دراسة في اليابان بأمر من مكتب رئيس الوزراء حول أهمية الأسرة للشباب و تبين بأن كل خمسة شباب يشعرون بأن الأسرة هي التي تعطي لحياتهم معناها، و من المعلوم بأنه كلما ابتعد الشباب من حياة الأسرة و رعايتها كلما تعرضوا إلى المزيد من الضغط النفسي و الشعور بخيبة الأمل وإلى فقدان توقعاتهم في الحياة و الأسرة و فقدان الثقة في السياسة و السلطات و

التوجه نحو اليأس و التمرد، وعليه فأن دعم البرامج التنموية للشباب تشكل مطلبا ملحا لتمكين الشباب من التفاعل مع عملية التغيير التي تجري في المجتمع، فالشباب و بحكم الوعي السياسي المتزايد لديهم بالمقارنة مما كان عليه آبائهم، لديهم قدرة أكبر و رغبة أكثر في المشاركة في الحياة السياسية، ويتطلب ذلك قبل كل شيء أعادة النظر و أعادة تقييم شامل للبرامج السياسية للأحزاب و الحكومات الموجهة لشريحة الشباب من أجل فهم أكثر لحاجاتهم و تفهم أكثر لهمومهم و مشاكلهم، و في بحث تم أجراءه عام ١٩٩٤ حول مشاركة الشباب في المظاهرات، تبين بأن المظاهرات الشبابية في أسبانيا تأتي في المرتبة الأولى و تأتي بعدها فرنسا و تليها أستراليا و كندا و نيوزلندا و إنكلترا و من ثم أمريكا، و رغم أن الشباب هم المستفيدون الأول من تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات و الميديا و هي الشريحة التي تروج لهذه الابتكارات و هي التي تحفز على الاختراع و الإبداع المستمر، و الشباب هم أكثر من يطوعون وسائل الاتصالات الحديثة و الانترنيت و الأعلام للتعبير عن أنفسهم،الا ان الشباب يتوجهون بأستمرار نحو التغيير و الأصلاح ، و يذكر في هذا الصدد صموئيل هنتنجتون [1] منظر نظرية صراع الحضارت بأن الشباب هم أبطال الأحتجاج و الأصلاح و الثورة و أن وجود مجموعات شبابية كبيرة يتصادف دائما مع الحركات الثورية، وهناك الملايين من الشباب الذين يعانون من التهميش، و من العوامل التي تدفع بالشباب نحو التهميش، هو النمو السريع للسكان في معظم الدول النامية ، ففي الدول الأسلامية و التي تشهد نمو سريعا للسكان فأن نسبة الشباب (١٥-٢٤) سنة في السبعينات من القرن العشرين تخطت نسبة ٢٠٪ من مجموع السكان فيها، و هي نسبة كبيرة و تثير مخاوف الدول الأوروبية من أرتفاع وتيرة هجرة الشباب من المجتمعات الأسلامية اليها، وكذلك الفجوة المتسعة بين الفقراء و الأغنياء، و البطالة، و الهجرة المستمرة من الريف إلى المدينة و التي تزيد من المشاكل التي يواجهها الشباب، حيث يتعرضون إلى الاستغلال و الاغتراب و المخدرات و العنف، من المعلوم بأن الشباب في كل مجتمع شريحة متميزة بالنشاط و الحيوية و روح التجديد و التعلم و الابتكار و الأقدام و الجرأة و الحركية و هي تنشد التغير و تبتغي الأفضل، و تشكل شريح الشباب الرأسمال البشري الاستراتيجي في كل أمة و التي تحتاج إلى التنمية و التأهيل و الأعداد الجيد، كما

---

[1] صموئيل هنتنجتون، صراع الحضارات و أعادة صنع النظام العالمي الجديد، ص ١٩٢.